نحو مؤتمر قضايا التنمية في المناطق المحتلة
محاولة التوفيق بين المستحيل والممكن

بقلم : غسان حمـــوب

وساق تمهيدا لانعقاد مؤتمر قضايا التنمية في المناطق المحتلة الذي بادرت الى تبني فكرة تحقيقه وعقده جمعية العلمي الفكري العربي بالقدس وقد حددت الهيئة الادارية للجمعية اليوم (١٩ / ٧ / ٧٩) موعدا لاجتماع اللجنة الوطنية لمؤتمر التنمية التي تضم ممثلين عن كافة القطاعات المعنية بقضية التنمية في المناطق المحتلة .

ومن المفترض ان تكون هذه اللجنة الاطار العام الذي سيناقش فكرة المؤتمر ويمنحه الدعم والمباركة والذي سوحي بانشاء لجان مختلفة تعنى بالقضايا العملية والتنفيذية المنبثقة باخراج فكرة المؤتمر الى حيز الوجود .

ليس من شك في ان قضايا التنمية بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها تشكل المركز الذي تتمحور حوله نشاطات وفعاليات مختلف الانظمة السياسية والفئات والطبقات الاجتماعية في البلدان النامية . فالمفهمة الملحة التي تواجه شعوب البلدان النامية هي كيفية القضاء على التخلف الذي تعيشه هذه الشعوب والذي وجدت نفسها فيه سواء بوراثة التركة الاستعمارية البغيضة منذ سنوات الاحتلال والسيطرة الاجنبية او بفعل تخلف البنية الاجتماعية — الاقتصادية المتواجده فيها او بسبب سيادة انماط معينة من السيطرة والاستغلال قوميا كان ام طبقيا .

ومما يزيد من الحاح هذه المهمة ويفرض سرعة حلها واقع الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعربها الدول المتقدمة والتي لا تنعم الدول النامية الا بالنزر اليسير من ثمارها لذلك كله فقد كان من الطبيعي تماما ان تستحوذ قضايا التنمية على اهتمام المفكرين والساسة ورجال الاقتصاد والجماهير التنموية الواعية في بلادنا . ولهذا ايضا فان الصادره الى عقد مؤتمر يبحث في قضايا التنمية في المناطق المحتلة قد لاقت وسلاقي صدى واسعا من الترحيب والاهتمام على الصعيدين المحلي والخارجي .

ولسوف ينعقد هذا المؤتمر في جو متميز تفرضه طبيعة الظروف والاوضاع التي تعيشها بلادنا منذ عام ١٩٦٧ ومن الطبيعي جدا ان تترك هذه الظروف بصماتها الواضحة على طبيعة المؤتمر وقراراته وتوصياته .

سأحاول هنا ان انطرق الى قضية رئيسة اعتبر ان المشاركين في المؤتمر ومقدمي اوراق العمل والابحاث اليه سوف يتطرقون بها . وتتلخص المسالة ببساطه في الاجابة على السؤال التالي : هل من الممكن وضع خطة اقتصادية اجتماعية ثقافية الخ لتحقيق التنمية في ظل غياب الاستقلال السياسي وانعدام وجود الدولة المستقلة ؟ .

ان عملية التخطيط بحد ذاتها تتلخص في حصر مصادر وموارد بلد او اقليم معين (الطبيعية والبشرية والعالمة والعملية الخ..) وتوجيهها نحو اهداف محددة ولتحقيق غايات محددة نعرفها وتحددها سلطة معينة . ويتسع علم الرياضيات امكانية معرفة انجع الحلول الاقتصادية وافضلها بحيث نحصل على افضل النتائج باقل التكاليف الممكنه . ويتطلب التخطيط تشابكا واسعا في العلاقات المتبادلة بين كافة القطاعات الاقتصادية واعتمادا كبيرا لقطاع معين على قطاع آخر . ومن غير الممكن — عمليا انجاز الخطة على نطاق البلاد ككل دون انجاز الخطط الفرعيه المختلفه مما يتطلب قدرا كبيرا من التنسيق بين القطاعات المختلفه وجهازا مركزيا يمتلك حق الاشراف والرقابة والتوجيه والالزام .

ومن اجل نجاح الخطه فان الجهاز المركزي المشار اليه ، وهو في العاده لجنة حكوميه ، يجب ان تشرف على جميع موارد البلد اى ان يكون قادرا على هذه الموارد قادرا على التصرف بها حسبما يشاء وباختصار ان هذا الجهاز المركزي يجب ان يكون مالكا حق وحريه اتخاذ القرار . وبدون ذلك فان عمليه التخطيط لن يكتب لها النجاح .

وعمليه التنميه التي سيكرس المؤتمر جهوده لمناقشتها يفترض ان تتم في ظل استمرار الاوضاع الراهنه التي لا تسمح بامتلاك حق وحريه اتخاذ القرار مما يحرفل من امكانيات التنميه الحقيقيه وتحقيقها ضربا من المستحيلات .

فلنتصور مثلا ان المؤتمر خرج بخطة تنمية الزراعة في بلادنا وقام الخبراء الاقتصاديون بوضع خطة لهذا التطوير باخذ بعين الاعتبار ايضا البدائل والاحتمالات المختلفة ومن ضرورات وضع خطه اهذه مثلا معرفة المساحات الزراعيه من الاراضي وكميات المياه اللازمه للرى بحيث نوجه لتحقيق الخطه . ولكن ما دامت مصادر المياه تحت سلطة غير سلطة جهاز التخطيط المحلى ان جاز لنا استعمال هذا التعبير — ولهذه السلطه ان تستخدمه كما تشاء لصالحها ودون الاخذ بالحسبان لما خططه الاخرون فان النسبه العمليه لهذه الخطه معروفه سلفا : الفشل وعدم القدرة على النفيذ .

ولنقل مثلا ان جهاز التخطيط اراد تطوير قطاع المياه الكفى في البلاد بصوره منهجيه ومبرمجه فان حاجه من مواد البناء والاسمنت والايدى العامله والاموال الخ .. قد لا تتوفر بفعل عدم كونه المتغير الوحيد لهذه السلع والمسطر عليها مما يعرض الخطه للانهيار .

ان القوانين الاقتصاديه السائده في المناطق المحتله والتي تمارس تاثيرها موضوعيا على اية عمليه للتخطيط هي نفس القوانين التي تسود المجتمع الاسرائيلي نفسه اصبحت البنية الاقتصاديه في المناطق المحتله متداخلة مع بنيه اسرائيل الاقتصاديه بحكمها الى حد كبير نفس العوامل والقوانين والعلاقات الاقتصاديه التي تفرزها طبيعة النظام الاقتصادي في اسرائيل وهذه العوامل هي رهن بقوى اخرى ومجتمع آخر لا نملك نحن حريه وحق اتخاذ القرار فيه .

ولذا فان التفاؤل بامكانية وضع برامج شامله للتخطيط والتنمية لبلادنا في ظل هذه الظروف لا يخرج عن كونه امان طيبه لا تستند الى المبررات الموضوعية لانجازها .

واذا ما اريد للمؤتمر النجاح — وهذا ما ينبغي كل مخلص في هذه البلاد — فلا بد من ان يأخذ المشاركون فيه هذا الواقع بعين الاعتبار .

الا ان القول باستحالة امكانية التخطيط والتنمية الشاملين في الظروف الراهنة لا يعني ابدا التقليل من اهمية المؤتمر بل على العكس من ذلك تماما . انه يفرض ضروره دراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا ومحاولة الخروج بالحلول العمليه الممكنة لقضايا محدده بالذات ولمواجهة مخاطر محدقة ومعروفة . وهذا بالذات ما يكسب المؤتمر الاهميه المعقودة عليه

البنك المركزي المصري
جرى توت عنخ أمون لامرأة

يبدو ان الوقائع الصحيحة تأبى الا ان يؤكد نفسها ، كما ان الحياه تعطي الدليل تلو الدليل على صحتها . وبتطبق هذا الامر على التجربه المعروفة والقائلة "اذا اردا معدن الانسان من ناحية فان كل افعاله وتصرفاتها ستسير تباعا على طرق المدا" .

ويورد هذه البداية لارغبه في "التطلف" او الرجم في الغيب بل ليوضح الامور في نصابها بالنسبة لحكام مصر وسادتها هذه الايام . لقد تخلى النظام المصري عن مصالح الاكثريه الساحقة من ابناء الشعب المصري حين شرع في التكوص عن الاجراءات الاقتصاديه والاجتماعيه التي تمت في عهد عبد الناصر ، وحين "فتح" ابواب مصر على مصاريعها امام تغلغل رؤوس الاموال الاجنبية وخاصه الامريكية ، وحين وحين .. وادخلت هذه السياسه الاقتصاديه "الحكيمة" قادة مصر ومؤول جهازها المصرفي المركزي الى الماضي عن حقائق اساسية في تاريخ مصر بل والتنكر لها .

فقد ذكر احد محرري "الاهرام" كمال الملاخ ان البنك المركزي المصري قد اصدر اوراقا نقدية جديدة بقيمة عشر جنيهات ظهرت فيها صورة للملك توت عنخ امون وقد تحول الى امرأة . وقد دفع ذلك حتى جيمس الن العالم الامريكي المختص بالفرعونيات الى انتقاد ذلك . ولكن البنك المركزي امر على رأيه وعلى صحة الصور المطروحة .

الا نوافقون معي على ان الفساد قد اصبح جزءا لا يتجزأ من حياة مصر السادات واعوانه ؟ .

النهاية

عرض بالمزاد العلن في انقرة في نهاية نيسان الماضي مجموعة سلع نادرة كانت تابعة لرئاسة حلف السنتو العسكري المرحوم (المشهار) منها : خزائن حديدية بمفاتيح سرية — ابواب مطلية — اثاث الوازم للمكاتب ، ومطافئ للحريق . وقد اجتذب المزاد تجار المواد المستعملة الذين كانوا يزايدون باستخفاف كما قالت صحف انقرة مثلما شعر الاتراك انفسهم تجاه الحلف .

الطاقة وربطة العنق

قررت دائرة المصادر الطبيعية والطاقة اليابانية شن حملة ضد ربطة العنق هدفها الاقتصاد في استعمال الطاقة . فقد اقترح اصحاب الفكرة ابقاء درجة الحرارة في الصيف داخل المكاتب حوالي ٢٨ درجة مئوية وبذلك يمكن توفير جزء من الطاقة التي تستعمل للتهوية لان الموظف يستطيع تحمل الحرارة الزائدة بدون ربطة العنق هذه .

× برهنت دراسة في الولايات المتحدة على ان تكاليف وزارة الطاقة بلغت ٣٤ الف دولار فقط "تحملها دافعي الضرائب طبعا" . وهؤلاء الامريكان الذين ازعجوا من سباق النفط وارتياد اسعار الوقود يحدثون بكل سرور عن اعباء سير وزارة الطاقة . مع العلم ان الذي قام بهذه الدراسة هو جيمس شليزنجر وزير الطاقة .

المنافسة والاحتكار الاسرائيليان يستهدفان خنق الشركات المحلية

ليس سرا القول بان العديد من الشركات والمصانع في المناطق وخاصة تلك التي تنتج ذات المنتوج الذي تنتجه شركات اسرائيلية تتعرض لمنافسة ضارية تستهدف تصفيتها واخراجها من السوق .

واذا كان هذا الامر مالوفا في الدول الراسمالية التي تبتلع فيها الشركات الكبرى الشركات الصغرى فانه يكتسب حدة اكبر بالنسبة لكثير من المصانع والشركات العاملة في بلادنا فبالاضافة الى القانون العام الذي يحكم طبيعة العلاقات بين الشركات المختلفة في البلدان الراسمالية وتفقد قانون المنافسة فان مصانعنا تتعرض الى خطر آخر يحكم كونها تعمل في منطقة "تديرها" دولة اخرى .

ولعل ابراد المثل التالي يعطي صورة عما تواجهه العديد من المؤسسات الانتاجية في بلادنا .

شركة باطون رام الله هي اكبر الشركات العاملة في الضفة في مجال انتاج الباطون الجاهز — وهي بالاضافة الى شركة حديثة انشئت مؤخرا في نابلس-الشركة العربية الوحيدة العاملة في هذا الحقل .

وفي بداية عملها الذي كان متواضع الحجم لم تكن لتشكل خطرا او منافسا كبيرا لشركات الباطون الجاهز الاسرائيلية العاملة في منطقة القدس والتي كانت سياراتها تغزو مواقع البناء في اماكن مختلفة من منطقة القدس ورام الله ، ولذلك لم تكن الشركات الاسرائيلية تعيرها اهتماما يذكر .

ولكن تطور الشركة العربية وازدياد قدرتها الانتاجية باقامة مصنع جديد مستقل للباطون الجاهز وزيادة عدد السيارات الناقلة للباطون الجاهز ادى الى حرمان الشركات الاسرائيلية من سوق مربح كانت ترتع فيه طويلا . ودفع هذا الامر مسؤولي الشركات الاسرائيلية الى الاتصال بمسؤولي شركة باطون رام الله من اجل الاتفاق فيما بينها على تقاسم الاسواق وتحديد حد اعلى من الاسعار . ولكن الشركة العربية رفضت هذا العرض واصرت على استقلالية عملها مما حدا بالشركات الاسرائيليه الى التهديد المبطن باتخاذ اجراءات ما لن تكون في صالح الشركات العربية .

وفعلا تبين مؤخرا ان الشركات الاسرائيلية قد طلبت من اصحاب مصنع الباطون الجاهز الاسرائيلية العاملة في القدس عدم التعامل مع شركة رام الله تحت طائلة حرمانهم من تشغيل مضخاتهم في كافة الشركات الاسرائيلية ان هم تجاهلوا هذا الطلب ومنع اصحاب المصنع الان من التعامل مع الشركة العربية مما يضطر بعض اصحاب الورش والمتعهدين الذين يحتاجون الى المضخة الى شراء الباطون من الشركات الاسرائيلية .

ولا شك ان هذا الامر يمكن ان يترك تأثيره السلبي على وضع الشركة العربية اذا لم تتدبر امرها وتحل مسالة تامين المضخة لزبائنها

ان هذا المثل يبين بوضوح خطورة اعتماد الشركات والمؤسسات الاقتصاديه في الضفه والقطاع على الشركات الاسرائيلية وتعرضها الى الخسارة وخطر التصفية وهذا ما يجب ان يضعه في اذهانهم كل المعنيين بتطوير الاقتصاد الوطني في بلادنا .

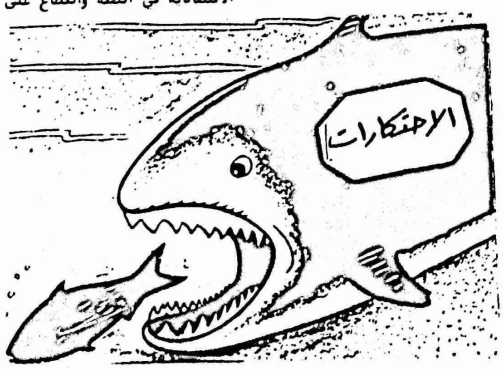

انغولا
على طريق بناء الاشتراكية

اعلن المؤتمر الاول لحزب العمل الانغولي (الجبهة الشعبية لتحرير انغولا) ان بناء الاشتراكية في انغولا يتطلب اقامة دولة الديمقراطية الشعبية وبناء القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية في هذا البلد الافريقي الفتي .

واشار المؤتمر في الجزء المكرس للقضايا الاقتصادية "ان انشاء القطاع العام وتطويره وحمايته من المخربين والمعادين للثورة هي من المهمات الرئيسية للثورة الانغولية"

وركز المؤتمر على ان تمو الملكية الاشتراكية في البلاد يفرض ضرورة اتباع التخطيط الاقتصادي . ولدى تحليله الوضع الاقتصادي في انغولا اشار المؤتمر الى المستوى المتدني للانتاج وانتاجية العمل في كل القطاعات الاقتصادية اللذين نتجا عن سوء تنظيم العملية الانتاجية في المصانع والمؤسسات والنقص في المواد الخام .

ومن اجل التغلب على هذه النواقص يؤكد المؤتمر على اهمية زيادة الوعي لدى جماهير العاملين باعتباره عاملا اساسيا . كما وضع المؤتمر مهمة زيادة المساحات المزروعة وتطوير الصناعات الغذائية والخفيفة من اجل تلبية حاجات المواطنين الانغوليين المتزايده .

ان قرارات المؤتمر الاول لحزب العمل الانغولي تشكل علامة بارزه على طريق تطور هذا البلد المكافح نحو الاشتراكية وتبين ان التضحيات التي قدمتها الجماهير الانغولية المسحوقه في النضال ضد الاستعمار البرتغالي قد بدأت تعطي اكلها وان الاشتراكية هي مستقبل افريقيا الظافر .